

الهندسة الانتخابية وإشكالية المشاركة السياسية في الجزائر.
مقاربة تفكيكية للانتخابات التشريعية 1997/2012

**Electoral engineering and the Issue of political participation in Algeria.
A deconstructive approach to the législative élections 1997/2012**

مسعود شعنان

♦ دلباز كمال

معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية
جامعة الجزائر/3 الجزائر

m.chanane@yahoo.fr

قسم العلوم السياسية، جامعة تيارت/ الجزائر
معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية
جامعة الجزائر/3 الجزائر
مخبر البحث والاستشراف في الدراسات السياسية
المقارنة تيارت/ الجزائر

kamal.delbaze@univ-tiaret.dz

تاريخ النشر: 2023/07/03

تاريخ القبول: 2023/05/20

تاريخ الإرسال: 2023/03/09

الملخص:

تعتبر الهندسة الانتخابية أحد الركائز الأساسية والممارسات الثابتة للنظم الديمقراطية القائمة على توسيع فضاء المشاركة السياسية لأغلبية فئات المجتمع لتجسيد انتخابات حرة ونزيهة ودورية، إلا أن التزوير الذي للانتخابات لا يزال موجوداً ولم تسلم منه حتى الديمقراطيات المباشرة في أئتنا، إذ كل ما تغير هو الصعوبة المتزايدة لمراقبي استطلاعات الرأي اتجاه استقلالية العملية الانتخابية، باعتبار أن القوانين والنظم الانتخابية ليست حيادية في تأثيراتها وبغض النظر عن طبيعة الديمقراطيات التي تجرى فيها كونها راسخة أو ناشئة أو تمر بمرحلة انتقالية، الأمر الذي يجعلها تؤثر تأثيراً مباشراً على طبيعة النظام الحكم المنتهج.

إلا أن تطورات المطروحة في الدراسات السياسية التي أملتها النزعة الانتقالية من الدراسات المعيارية اتجاه الدراسات الامبريقية حول بحث هيكل تمثيلي أفضل من شأنها أن تسهم في إدارة مثل تلك المعضلات عبر بناء مؤسسات مستقرة لها القدرة على رسم سياسات كلية تستوعب كل ذلك الانشطار بالنظر إلى ما يمكن أن تحمله مضامين الهندسة الانتخابية على مستقبل الحياة السياسية للبلد ككل.

الكلمات المفتاحية: الهندسة الانتخابية، المشاركة السياسية، الانتخابات التشريعية، الجزائر.

♦ المؤلف المرسل

Abstract:

Electoral engineering is considered one of the basic pillars and constant practices of democratic systems based on expanding the space of political participation for the majority of society groups to embody free, fair and periodic elections. Opinion polls show the direction of the independence of the electoral process, given that electoral laws and systems are not neutral in their effects, regardless of the nature of the democracies in which they are established, whether they are established, emerging, or going through a transitional stage. This makes them directly affect the nature of the system of government adopted.

However, the developments presented in political studies dictated by the transitional tendency from normative studies towards empirical studies on the search for a better representative structure that would contribute to managing such dilemmas by building stable institutions that have the ability to draw holistic policies that accommodate all that fission in view of what can be The implications of electoral engineering for the future of the political life of the country as a whole.

Keywords: electoral engineering, political participation, legislative elections, Algeria

مقدمة:

شكل الانتخاب إحدى إفرزات الحياة المشتركة للمجتمعات البشرية التي قطعت شوط الصراعات العنيفة نظرا لتباين نفوذ الجماعات داخلها، فتطور الفكر البشري عبر العصور من السيادة الإلهية إلى سيادة الشعب وبالتالي تقسيم السلطة بين حاكم ومحكوم وفق آلية الانتخاب الذي شكل ثورة كبرى في أواخر القرن التاسع عشر بدول أوروبا الغربية، ومع إلزام الدول نفسها ببناء غرف تمثيلية منتخبة ديمقراطيا، أصبح الانتخاب يشكل قلب الديمقراطية النيابية لإسناد السلطة، ولا يمكن لهذه الغرف أن تكتسب هذه القيمة إلا إذا اقترنت بوجود هندسة انتخابية محايدة، بالنظر إلى كونها الركيزة الأساسية في كل إصلاح سياسي واجتماعي، وإلى دورها الكبير في توسيع أو تضيق دائرة المشاركة السياسية، الأمر الذي يجعلها يؤثر تأثيرا مباشرا على طبيعة نظام الحكم المنتهج، والمعيار الذي تقاس على أساسه درجة انفتاح المجتمعات السياسية من انغلاقها.

وبناءً عليه، نسعى من خلال هذه الورقة تسليط الضوء على واقع المشاركة السياسية في الجزائر ولا سيما الانتخابات التشريعية من زاوية الهندسة الانتخابية، من خلال طرح السؤال التالي:

كيف تساهم الهندسة الانتخابية في توسيع أو تضيق دائرة المشاركة السياسية في الجزائر؟

تقتضي الإجابة عن هذه الإشكالية الرئيسة إثارة جملة من التساؤلات الفرعية أبرزها:

■ يرتبط تطور النظام الانتخابي والمشاركة السياسية في الجزائر بتضافر جملة من المتغيرات الداخلية والخارجية المصاحبة لموجة التحول الديمقراطي.

الهندسة الانتخابية وإشكالية المشاركة السياسية في الجزائر/مقاربة تفكيكية للانتخابات التشريعية 2012/1997

■ شكلت الإصلاحات المتتالية التي مست النظام الانتخابي الضمانات الكافية لتعبير عن مختلف التشكيلات الحزبية توسيعا لدائرة المشاركة السياسية.

وللإجابة على هذه الإشكالية بمختلف فرضياتها الفرعية فقد تم هندسة الدراسة وفقا للمحاور التالية:

- 1- الأصول الفكرية للهندسة الانتخابية والمشاركة السياسية: نحو مقاربة معرفية
- 2- المحركات الإقليمية والوطنية للتعديلات الدستورية: منظور جيواستراتيجي
- 3- انعكاسات الهندسة الانتخابية على طبيعة المشاركة السياسية: قراءة في مؤشرات القياس
- 4- تقييم طبيعة الأداء البرلماني.

تفترض منهجية التحليل السياسي أنه لا يمكن لأي باحث جاد كشف جوانب الظاهرة محل الدراسة بمعزل عن تضافر مجموعة من المناهج والمداخل النظرية المفسرة لذلك في إطار ما يعرف "بالتكامل المنهجي"، بغية إحداث التوازن المنشود بين محاور الدراسة. ولذا فإن المعالجة العلمية للدراسة ستكون من منظور مقارن في شكل امتداد تاريخي وفقا لسلاسل زمنية متباينة تزيد عن العقد من الزمن تبعا للتطورات السياسية والمراجعات الدستورية التي عرفها النظام السياسي الجزائري، ومن بين أبرز تلك المناهج والمقاربات مايلي:

المنهج التاريخي الذي يتمتع بقدرته التفسيرية العالية في بحث العلاقات السببية التي تحكم ميلاد الظواهر وتطورها أو اندثارها، ولهذا لا يمكن سبر أغوار الهندسة الانتخابية ولا المشاركة السياسية بمعزل عن معرفة التحولات التاريخية الناجمة عن تداعيات توقيف المسار الانتخابي وأثرها خصوصية الهندسة الانتخابية ومن ورائها المشاركة السياسية التي تشكل مختبرها الحقيقي، إضافة لمنهج دراسة حالة في الجانب التطبيقي الذي ينتج نحو جمع البيانات العلمية بغية إبراز الارتباطات السببية من زاوية الوصف المكثف **thick descriptio** للوصول إلى تعميمها على باقي الوحدات المشابهة، حيث تم توظيفه لجمع المعلومات المتعلقة بالاستحقاقات التشريعية الجزائرية طيلة الفترة الممتدة من 1997-2012 كونها شكلت الإطار الملائم لكشف التطور الذي شهدته الهندسة الانتخابية ومن ورائها المشاركة السياسية.

كما تم الاستعانة بالمنهج المقارن الذي يستهدف التحليل المنظم لعناصر التشابه والاختلاف بين الظواهر، فموضوع الدراسة المدرج ضمن خلفية التطور الذي عرفته الهندسة الانتخابية يحتم وضعه في سياق مقارن عبر سلاسل زمنية متباينة تخص الانتخابات التشريعية 1997-2012 بهدف رصد مواطن الضعف والقوة في التشريع الجزائري ومدى انعكاس ذلك على طبيعة المشاركة السياسية، وباعتبار الدراسة تدخل ضمن دائرة الدراسات الكمية فلم تشذ الدراسة عن توظيف المنهج الإحصائي القائم على التعبير الرقمي في جمع البيانات الإحصائية المتعلقة بنتائج المواعيد الانتخابية ومراجعتها وتبويبها وتصنيفها ثم تحليلها تفريغها في جداول ليتم استنتاجها بيانيا

دلبار كمال، مسعود شعنان

برنامج الحزم الإحصائية في العلوم الاجتماعية SPSS قصد المساعدة في الاستنتاج المنطقي للتباين المطروح وراء كل مراجعة انتخابية والذي انعكس في كل مرة على سلوك الهيئة الانتخابية.

إن استخدام هذه المناهج لا يعني بالضرورة أنها كانت كافية لكشف حجم المراجعة الذي عرفته الظاهرة، بل إن مكانة البرلمان كأكبر مؤسسة تمثيلية وطنيا في هرم النظام السياسي هو ما دفع الباحث إلى الإستعانة بمجموعة من المقاربات قصد استكمال الفهم الموضوعي للظاهرة، والتي من أبرزها **الاقتراب المؤسسي**- الذي يولي أهمية للسياق السياسي والسوسيو ثقافي والزمني للمؤسسة الأمر الذي يجعل من الترتيبات المؤسسية تؤثر على مخرجات الصراع الواقع بين فواعل الدولة والمجتمع، والذي سنعمد إليه من خلال هذه المقاربة هو معرفة مدى استقلالية الهيئة التشريعية في الهندسة لتحقيق المساواة التمثيلية لترشيد فعالية الأداء البرلماني خاصة في المجال التشريعي والرقابي أم أن تصميمه يأتي كمنظومة لتعظيم مكاسبها من الربح البترولي ولإعادة إتاحتها وتجديد شرعيتها المتآكلة بعيدا عن تفضيلات الإرادة الشعبية، إضافة إلى **الاقتراب القانوني** كمحاولة لمعرفة مدى التزام الهيئة التشريعية بالضوابط القانونية المسطرة في الدستور، لرصد مدى تطابق الفعل مع القاعدة القانونية من منظور الهندسة الانتخابية ومدى استقلاليتها ونجاحتها في توسيع أو تضيق دائرة المشاركة السياسية بالنظر إلى تداعياتها على التمثيل الحقيقي لمختلف التشكيلات السياسية ومن ورائها الإرادة الشعبية، فضلا على **الاقتراب البنوي الوظيفي** من خلال تسليط الضوء على واقع الأداء العمل البرلماني تشريعا ورقابيا لتحقيق التوازن المؤسسي المفضي إلى استقرار النظام السياسي والاجتماعي على حد سواء.

أولا/ الأصول الفكرية للهندسة الانتخابية والمشاركة السياسية: نحو مقارنة معرفية

إن المنتع للحياة السياسية يتبين له العديد من المعوقات تحول دون المشاركة الحقيقية في العملية السياسية، سواء تعلق الأمر بالهندسة الانتخابية كمنظومة قانونية أو بالمشاركة السياسية كسلوك انتخابي، وأصبح شعار المعارضة التزوير أو التهديد بمقاطعة عند كل موعد انتخابي، بينما ترفع النخب الحاكمة شعار النزاهة الانتخابية لتبرير شرعيتها في ممارسة السلطة خصوصا في تلك الدول الناشئة أو التي تمر بمراحل انتقالية أو حتى في المجتمعات المتعددة طائفا واثنيا*، الأمر الذي شكل تحديا أمام العديد من الباحثين في علم السياسة حول إشكالية بناء مؤسسات مستقرة أو رسم سياسات كلية تستوعب كل ذلك الانشطار من خلال التركيز على العديد من المتغيرات والتي كان من أبرزها البحث في مفهوم الهندسة الانتخابية باعتبارها تشكل رافعة إستراتيجية لترسيخ الديمقراطية، خصوصا وأنه مع مطلع مطلع 1994 وسعت الأمم المتحدة تعريفها لبناء السلام

* يشير مفهوم الإثنية الى معنى إجتماعي خالص فن الناحية اللغوية فان لفظ الاثنية **Ethnecity** مشتقة من الكلمة اليونانية **Ethnos** وهي تشير إلى أصل الشعوب الذين لم يتبنوا النظام السياسي والإجتماعي لدولة المدينة، أما اصطلاحا فقد ظهر المصطلح متأخرا في المعجم العلمي عام 1896 عند فاشي دو لا بوج **lapouge.v** ويعتبر جورج مونتوندون **montandon.G** أول من استعمل مصطلح الإثنية كمنجم يتضمن كل الخصائص الإنسانية، أنظر: أنتوني غدنز، علم الإجتماع. ترجمة فايز الصياغ، ط.4، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2001، ص.312.

-François gaulme, Question d'ethnies , politique Africaine, N° 68, Karthala, paris ,1997, p-p, 121-124.

الهندسة الانتخابية وإشكالية المشاركة السياسية في الجزائر/مقاربة تفكيكية للانتخابات

التشريعية 2012/1997

ليشمل الهندسة الانتخابية، فأصبحت الانتخابات جزءا من الإستراتيجية الدولية التي تربط قوة السلم بالتنمية الديمقراطية، ومنذ ذلك بدت مشاريع التحول الديمقراطي كظواهر رئيسية لأي عملية بناء السلام¹.

ومن هذا المنطلق يعد مفهوم إعادة الهندسة وليد الفكر الإداري بصيغة إعادة هندسة العمليات الإدارية والإستراتيجية بهدف تعظيم تدفقات العمل وزيادة الإنتاجية، وما لبث هذا المفهوم حتى انتقل إلى الحقل السياسي ليشكل قيمة مضافة تهدف لوضع إستراتيجيات تعمل على إعادة تكييف العملية السياسية²، إلا أن التعامل معها كمنهج مطايعي حمل تضمينات مختلفة سمحت بتبلور تصنيفات عدة قام بعضها على معيار إمبريقي وبعضها على معيار وظيفي شكل لاحقا متغيرا رئيسيا في توسيع أو تضيق دائرة المشاركة السياسية.

1- الهندسة الانتخابية: من الحياد إلى النفعية

فمن الزاوية الأولى، تشير إلى "آلية التصويت" باستخدام مجموعة من المعايير والمؤشرات التي تقيس كل منها بُعدًا مهمًا لتلك الآلية سواء من حيث قياس جودة النظام الانتخابي عبر مؤشر التفكك أو مؤشر عدم التناسب³ وهذا ما يؤكد أن المقاربة الإمبريقية تركز على شبكة المؤشرات التي تشكل أداة لتقييم أي نظام انتخابي أو بحث عائده بطريقتين مختلفتين كتلك التي تصف عواقبه من حيث عدد الأحزاب، ومعدل مشاركة المرأة وتمثيل مختلف القوى السياسية في البرلمان في كنف توفير الشروط الأساسية لشفافية الانتخابات على المستويات التنظيمية والإجرائية والتمويلية والتسييرية والإعلامية⁴ وخصوصًا إذا ما كانت نابعة من الداخل غير مسقطه من الخارج⁵ ووفقا وفق ما تقتضيه المعايير الدولية لشفافيتها واستدامتها⁶، فضلا على إخضاع الحكومات والممثلين المنتخبين للمساءلة⁷ وتحفيز قيام الأحزاب المعارضة لرفع فعالية الأداء الحكومي⁸ ترسيخا

¹ - فاطمة بدروني، "التحول الديمقراطي والهندسة الانتخابية في المجتمعات متعدد ثنائيات"، مجلة دفاتر السياسة و القانون، عدد خاص ، أفريل 2011، ص.383.

² - على الدين هلال ونفين مسعد، النظم السياسية العربية: قضايا الإستمرار والتغير. ط.1، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2000، ص.148-149.

³ - Le scrutin binominal paritaire: un regard d'ingénierie électorale Michel Le Breton, Dominique Lepelley, Vincent Merlin et Nicolas Sauger Dans Revue économique 2017/6 (Vol. 68), p.966 - 973

⁴ - أحمد بوقوق، "مفاهيم في السياسة المقارنة الجديدة"، محاضرات أقيمت على طلبة السنة الثانية علوم سياسية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2008-2009، ص.62-63.

⁵ - عبد الرزاق المختار، في الهندسة الانتخابية للمراحل الإنتقالية: انتخابات المجلس الوطني التأسيسي في تونس، مجلة سياسات عربية، العدد33، 2018، ص.50

⁶ Reynolds, Andrew and Ben Reilly; Electoral System Design, The New International IDEA Handbook, 2005, p.09-14

⁷ - Le scrutin binominal paritaire .op.cit. p.971

⁸ - Benjamin Reilly, " political engineering in the Asia Pacific", journal of Democracy, Vol. 18, No.1, January 2007, p.58

دلباز كمال، مسعود شعنان

للإرادة الشعبية. لأن فعالية النظام السياسي قائمة على فعالية النظام الانتخابي المرتكز بدوره على طبيعة الثقافة والمشاركة السياسية السائدة في المجتمع¹.

يتبين من هذا الطرح - ولا سيما من زاويته لأنجلو سكسونية تحديداً - حجم الإهتمام المضطرد بالبعد التقني الخاص ببحث آليات الهندسة والتصميم التي تعد محاكاة للعلوم الدقيقة لمعرفة المتغيرات المتحركة فيها وفي علاقاتها الوظيفية تعاملاً رياضياً يرتكز أساساً على اختزال المعطيات المتصلة بالمادة الانتخابية وتمثيلها تمثيلاً رياضياً بحثاً، قصد بحث هيكل تمثيلي أفضل وأكثر وقابلية للحكم والاستقرار، كونها قائمة على افتراض اختيار نظام انتخابي ما يؤثر على الطريقة الكلية لصنع السياسات عبر تحديد كيفية تكوين الأغلبية، إذ هو عامل مصيري لاستدامة الترتيبات المؤسساتية المكرسة في صناعة الدستور.

في حين يشير البعد الثاني إلى مقاربتها الوظيفية المحضة باعتبارها تعكس الجانب العملي الخاضع لمنطق السياسة أكثر من التنظير المجرد، بالنظر إلى أن المعيار النفعي هو الأكثر استخداماً في الهندسة الانتخابية عندما تستند لعملية التقييم، خصوصاً ما يتعلق بالتلاعب بالقوانين الانتخابية المطروحة من قبل الفاعلين في العملية السياسية² كالأحزاب والمرشحين الذين يهدفون لاستخدام المميزات المختلفة المتعلقة بإجراءات الانتخاب واستغلالها في التأثير على نتائج الانتخابية والسياسية³ قصد تخصيص الوظائف العامة، وبالتالي فإنه عند التركيز في الحكم على القاعدة الانتخابية لا يجب النظر فقط إلى خصائصها النظرية المجردة ولكن كذلك الكيفية عملها في الإطار التاريخي والسوسيو سياسي الذي يتضمنها⁴.

بناء على ما سبق، فإن المنظور النفعي للهندسة الانتخابية يتجاوز منطق الحياد والتجريد لترسخ المنطق الوظيفي وهو ما عبر عنه "سارتوري" G. Sartori قائل: "إن الأنظمة الانتخابية هي أكثر أداة تلاعبية محددة في السياسة"⁵ إذ يتجه إلى تقوية أحزاب سياسية وطنية على حساب الأحزاب الجهوية والقطاعية Sectarian Political Parties أو تقوية النظم التسلطية وإمكانية تجديدها عبر عدة وسائل كإفراغ الانتخابات من محتواها التمثيلي والتنافسي باستعمال التزوير والعنف الانتخابي والتلاعب بتوزيع الدوائر الانتخابية وإدارة انتخابية متحيزة وضعف الرقابة القضائية على العملية الانتخابية، سياسات التخويف التي تحد من نشاط المعارضة وفعاليتها الرقابية.

¹ راجع لعروسي، "الهندسة الانتخابية الفعالة مدخل حقيقي لتطوير البرلماني"، مجلة دفتار السياسة و القانون، العدد السادس، 2012، ص. 61.

² - Gideon, Rahat and Mario Sznajder. "Electoral Engineering in Chile: the Electoral System and Limited Democracy." Electoral Studies, Vol. 17, No. 4 1998. p430

³ روبرت مرزر، زولتان باراني، هل الديمقراطية قابلة للتصدير، تر: جمال عبد الرحيم، الكويت: جداول للنشر والترجمة والتوزيع، 2012، ص. 205.

⁴ بدروني، فاطمة، "التحول الديمقراطي والهندسة الانتخابية في المجتمعات متعددة ثنائيات"، مجلة دفتار السياسة والقانون، عدد خاص، أبريل 2011، ص. 401-403.

⁵ روبرت موزر، "الهندسة الانتخابية في الديمقراطيات الحديثة: هل يمكن هندسة نتائج انتخابية مفضلة، في: زولتان باراني، تر: جمال عبد الرحيم، هل الديمقراطية قابلة للتصدير؟ بيروت: جداول للنشر والتوزيع، 2012، ص. 203.

إن ما يمكن استنتاجه من هذا الطرح المتباين في فلسفة الهندسة الانتخابية يدفعنا إلى طرح تصور توافقي لها مركّز أساساً على تجنب سلبياتها، الأمر الذي من شأنه تحقيق التوافق في إطار التنوع والتعدد، باعتبارها مقوماً رئيسياً للبناء المؤسساتي تجاه الدول الناشئة ومقوماً للانتقال الديمقراطي للدول الانتقالية، فالهندسة الانتخابية ليست قواعد ثابتة لا تتغير وجامدة لا يمكن الخروج عنها بما يتماشى والضرورات التي تفرضها خصوصيات المرحلة، بل إن إخضاعها لمجموعة من التعديلات من الضرورة بمكان كي تتلائم مع مختلف السياقات المجتمعية والسياسية بوصفها مقوماً ضرورياً لإعادة بناء والترسيخ المؤسساتي وتجديد المشروعات الدستورية والسياسية المفضية لتوسيع دائرة التمثيل لتحقيق الإرادة الشعبية المنشودة.

2- مدلول المشاركة السياسية في الميزان النظري:

إذا كانت المعاهدات الموثيق الدولية قد كرست حق الأفراد الاشتراك في الاجتماعات والجمعيات السلمية لإدارة الشؤون العامة لبلدانهم، إما مباشرة وإما بواسطة ممثلين¹، إلا أن طرح المفهوم في التشريعات الوطنية طرح تبايناً في أبعادها وتعدد مستوياتها من دولة لأخرى تبعاً لحجم تأثيرها في العملية السياسية وطبيعة المعطيات السياسية وما هو متاح قانونياً متأثرة في ذلك بخمط الثقافة السياسية السائدة، وما زاده اهتماماً واعتناقه موجات العولمة التي أدخلت الأفراد والجماعات في منظومة حركة مسبقة لتحديد أدوارهم على كافة الأصعدة، لذلك حظيت أدبياتها بترسانة من المنظورات الفكرية المفسرة لمضامينها المعرفية وفقاً لما يلي:

أ/ المنظور الغربي:

بعد التراث الغربي غني بالدراسات السياسية فلقد شكل ظهورها منذ الثورة الفرنسية 1789 إعادة ترتيب للبناء الاجتماعي بمختلف نظمه، حيث عكفت النخب الحاكمة على إدماج المواطنين في مختلف أوجه نشاط الحياة السياسية، وجعلها بمثابة عصب الحيوي للممارسة الديمقراطية ومؤشراً قوياً للدلالة على مدى تطور أو تخلف المجتمع السياسي، إن هذا الاهتمام المتزايد تعكسه حجم ترسانته البحثية ولعل من أبرزها ما قدمه "كيث فولكس" Keith Faulks أن المشاركة السياسية هي مختلف الأنشطة الفردية والجماعية في العمليات الحكومية الهادفة لتفعيل حياتهم²، كما يؤكد كل من "فيربا" و"ناي" Verba, Nie بأنها الأنشطة الشرعية التي يمارسها المواطنون والتي بهدف التأثير على اختيار شخصيات الحكم أو الأعمال التي يتخذونها³.

من جهة ثانية ذهب كل من "كريستوفر أرترتون" A-Christopher، "هالان هان" Halan Hahn في كتاب "المشاركة السياسية" إلى أنها لا تقتصر فقط على التصويت في الانتخابات، بل تشمل كافة الأعمال والأنشطة

¹ - انظر المادة 20 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة 25 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

² - Keith Faulks: Political sociology, New york university press, New york, 2000, P.143.

³ - Verba, Nie, Participation and political Equality: Asevin Notcons Comparison Cambridge university press, London, 1978 , p.46.

دلباز كمال، مسعود شعنان

والمساعي التي تدخل في نطاق العملية السياسية بالمعنى الأوسع¹ كالتأثير على أصحاب النفوذ في السلطة وحضور الاجتماعات السياسية والعضوية في المنظمات والأحزاب السياسية وتمويل الحملات الإنتخابية وبهذا المعنى تصبح المشاركة السياسية هي ممارسة السياسة على المستوى العام².

ب/ المنظور العربي.

لم تخلوا الكتابات العربية هي الأخرى من طرح موضوع المشاركة السياسية خصوصا وأن غالبية الأقطار العربية قد عانت حقبا طويلة من ويلات الاستعمار فما لبثت أن نالت استقلالها حتى طرح المفهوم بجدة من طرف العديد من الباحثين العرب خصوصا مع ما عرفته أظلمتهم التي باتت توصف بالشمولية والتسلطية نظرا لسيادة مفاهيم الوراثة والشرعية الثورية على حساب مفاهيم المواطنة والدمقرطة، ولعل من أبرزها هو ما ذهب إليه "صلاح منسي" الذي عرفها على أنها عملية حركية ديناميكية يشارك الفرد من خلالها في الحياة السياسية لمجتمعته بشكل إرادي وواع بغية التأثير في المنحى السياسي العام بما يحقق المصلحة العامة ويتماشى مع أرائه وانتائه الطبقي وتم هذه المشاركة من خلال مجموعة من الأنشطة أهمها الانخراط الحزبي والتصويت³، كما اعتبرها "علي الدين هلال" أنها تشمل الأنشطة الإدارية التي يقوم بها أفراد المجتمع بهدف التأثير في العملية السياسية كالتصويت والانخراط في المؤسسات الحزبية والنقابية، وقد لجأ المواطن إلى المشاركة غير المشروعة كالتظاهر والاعتصام وأعمال الشغب وذلك عندما يشعر أن الوسائل القانونية غير فعالة⁴.

وما يخلص إليه الباحث من طرح هذه المنظورات الفكرية، أنه على الرغم من تباينها، إلا أنها لا تخرج عن السياق العام الذي يمكن أن نؤكد من خلاله أنها تشمل الأنشطة التي تدخل في إطار العملية السياسية القائمة على العلاقة التفاعلية بين المواطن والنسق السياسي حول القضايا الوطنية ذات الاهتمام المشترك، حيث يلعب الأفراد والجماعات أدوارا سلوكية مقصودة أو عفوية، مستمرة أو ظرفية تفترض الممارسة الشرعية أو غير الشرعية بغية التأثير على مخرجات النسق السياسي في إدارة الشأن العام.

ثانيا/ المحركات الإقليمية والوطنية للتعدلات الدستورية: منظور جيواستراتيجي

يعتبر التصويت أداة فعالة في يد المواطن للرقابة والمشاركة والتأثير كما يعتبر الامتناع كذلك موقفا سياسيا يحمل رسائل ودلالات سياسية كبرى تجدر تفسيرها في فقدان الثقة في الانتخابات كوسيلة في التعبير عن الإرادة الشعبية وفي التغيير، وعليه فقبل التطرق إلى المحاور الكبرى للمقارنة بين الإنتخابية التشريعية 1997-2012 تحاول الدراسة تسليط الضوء على السياق العام الذي سبق هاذين الإستحقاقين الانتخابيين.

¹ - عبد النور ناجي، "أزمة المشاركة السياسية في الجزائر: دراسة تحليلية للانتخابات التشريعية 2007"، الرابط:

<http://i3.makcdn.com/userFiles/n/a/nadjiabdenour/office/1219231041.pdf>. 2013/03/12 تاريخ الدخول:

² - Bystydzienski, Jill.M. Women Transforming politics. World Wide, Stragics For Empowerment, Indiana Unirersity Press, 1991, p.1.

³ - صلاح منسي، المشاركة السياسية للفلاحين. القاهرة: دار الموقف العربي، 1984، ص. 12.

⁴ - علي الدين هلال، مسعد نيفين، النظم السياسية العربية: قضايا الإستمرار والتغيير. بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2000، ص. 285.

الهندسة الانتخابية وإشكالية المشاركة السياسية في الجزائر/مقاربة تفكيكية للانتخابات

التشريعية 1997/2012

فبالنسبة للانتخابات التشريعية 1997 فإنه في إطار استكمال بناء المؤسسات الدستورية وسعياً لوضع حد للأزمة المؤسساتية التي شهدتها البلاد جراء توقيف أول إنتخابات تشريعية تعددية 1991 وتبعاً للمحافظة على المكاسب المحققة من العودة إلى المسار الانتخابي والدستوري من خلال إجراء الانتخابات الرئاسية 16 نوفمبر 1995 والاستفتاء الدستوري 28 نوفمبر 1996 عمد رئيس الجمهورية السيد الأمين زروال بعد استشارة الطبقة السياسية في إطار ندوة الوفاق الوطني ليومي 14-15 سبتمبر 1996 الإعلان عن تنظيم انتخابات تشريعية بتاريخ 05 جوان 1997 وهذا بعد أن تم استكمال النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بهذه الانتخابات، وضماناً لزاهة هذه الانتخابات وشفافيتها اتخذت العديد من الإجراءات كان من أبرزها مايلي:¹

- تنصيب لجنة وطنية مستقلة طبقاً للأرضية المتضمنة إنشاء هذه اللجنة
- إصدار رئيس الجمهورية تعليمية لمسؤولي أعوان الإدارة لضمان حياد الإدارة.
- دعوة ملاحظين دوليين لمراقبة كل مراحل العملية الانتخابية عبر كامل التراب الوطني.

ومن جهة أخرى فباعتبار أن الجزائر عضواً في الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان ومن الموقعين على ميثاق الوحدة الإفريقية والذي يعترف بضرورة النهوض بالمبادئ والمؤسسات الديمقراطية

والحكومة الجيدة، فضلاً على التزامها في اتفاق الشراكة الموقع مع الإتحاد الأوروبي في 2005 باحترام حقوق الإنسان، إن هذه الحقوق التي هي جوهرية لممارسة الحريات العامة لكنها بقية مفرغة من محتواها في الجزائر بسبب صرامة المرسوم 92-44 المنظم لحالة الطوارئ² ما انعكس على سلوك الهيئة الناخبة و عزوفها عن المشاركة السياسية.

أما بالنسبة للانتخابات التشريعية 2012 وفي إطار السياق "الجيوسياسي" اكتست الانتخابات التشريعية الجزائرية التي جرت في 10 مايو 2012 أهمية خاصة بل ومحطة محممة في مسيرة الترسخ الديمقراطي ليس فقط بالنظر للنتائج التي تمخضت عنها وإنما أيضاً بالنظر للسياق التاريخي (الداخلي والخارجي) الذي تمت فيه والذي حملها رهانات وتحديات جسيمة، فقاعدة الإصلاحات القانونية جلبت معها متغيرات محممة جعلتها تختلف في جوانب عديدة مع سابقتها من حيث عدد المقاعد المتنافس عليها والأحزاب المشاركة فيها وهيئات الإشراف ورقابة عليها.

¹ - جباري، كريمة، الإصلاحات السياسية في الجزائر (1989-1997)، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر: كلية العلوم الإنسانية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2001، ص.175.

² - المنظمة الدولية لنشر التقارير حول الديمقراطية (DRI)، "تقييم إطار تنظيم الانتخابات: الانتخابات الرئاسية والتشريعية والاستفتاءات والانتخابات الولائية والجماعية"، أظن الرابط:

تاريخ الدخول 11/07/2013 http://www.democracy-reporting.org/downloads/reports/algeria_rapport_arabe.pdf

دلباز كمال، مسعود شعنان

ومن جهة أخرى فإن ضغط المتغيرات الإقليمية والدولية أو ما عرف بـ"الربيع العربي" كان له وزنه في هذه الإصلاحات حيث مثل تحولا عميقا نفس أنظمة مستبدة قهرت شعوبها لدرجة جعلتها تتحسر- أحيانا عن المهمة الاستعمارية التي كابدت خلالها القهر وهو الأمر الذي تنهت له "الإمبريالية العالمية" بعد أن فاجأتها الثورة التونسية والمصرية التي هزت أركان مصالحتها فاستخلصت الدرس لتقوم باستباق الثورة الليبية وتطويرها لخدمة أغراضها ولما نجحت راحت تكرر نفس السيناريو بسورية، لكن هذه المرة لم يكن الهدف محليا بل إقليميا ذي أبعاد عالمية- تجاوز هدف الثورة المضادة- وضع قطر عربي تحت المهمة الإمبريالية- وهو كسر محور المقاومة الإقليمي الممتد من إيران إلى جنوب لبنان مع ما يترتب عن ذلك من اختلال في موازين القوى العالمية، حيث غيرت أدوات سيطرتها القديمة بأخرى جديدة أقل كلفة وأشد بطشا .

وفي خضم هذا الزحف بدا وكأن الدور القادم سيكون على الجزائر خصوصا بعد أن تزايدت الضغوط المسالطة عليها مثل زحف "طوارق مالي" حيث احتلوا شمال مالي وأعلنوا الانفصال وتشكيل دولة الأزواد على حدود الجزائر الجنوبية ما جعل القيادة الجزائرية تستوعب الدرس الليبي وقبلها الدرس العراقي والصربي من حروب قامت بها الإمبريالية تحت يافطة الديمقراطية، وعليه فشرعت في إصلاحات سياسية عديدة منها:

رفع حالة الطوارئ السارية المفعول منذ 1992 حيث دعي رئيس الجمهورية في مطلع أبريل 2011 إلى إقرار إلغاء حالة الطوارئ في البلاد وتعويضها بقانون مكافحة الإرهاب¹ بهدف إتاحة الفرصة للتظاهر السلمي كما شملت الإصلاحات مجالات الانتخاب والإعلام المكتوب والسمعي البصري وتكوين الجمعيات والأحزاب ومشاركة المرأة في الهيئات التمثيلية كما قبلت ولأول مرة استقبال ملاحظين من الإتحاد الأوروبي ومن الأمم المتحدة...لمراقبة الانتخابات خصوصا وأن العشرية السوداء لازالت حاضرة في الضمير الجمعي لكل جزائريين، فالخيار ظل واحدا وهو التقدم والتقدم وغير ذلك يكون الإنحدار الذي لا قرار له وبهذه الإصلاحات استطاعت السلطة تفويت الفرصة على الأطراف المترصة بالخارج من خلال تكريس قناعة التغيير بصناديق الاقتراع بدلا من الشارع والتدخل الأجنبي قصد إعادة ترتيب التوازنات السياسية.

3. انعكاسات الهندسة الإنتخابية على طبيعة المشاركة السياسية: قراءة في مؤشرات القياس

لقد نجم عن تطبيق الأمر 97 والقانون العضوي 12 انعكاسات عدة يمكن تفسيرها وفقا للمؤشرات

التالية:

3.1 مؤشر التشكيلة العددية البرلمان.

بالنظر إلى الأمر 07-97 والقانون العضوي رقم 12-04 يمكن القول أن قانون الإنتخاب 2012 لم يختلف عن سابقه كثيرا كونه أبقى على نظام اقتراع يعتمد نظام القوائم والتمثيل النسبي في انتخابات تتم على الصعيد

¹ - عصام بن الشيخ، مشروع الإصلاح السياسي في الجزائر: مبادرة تاريخية أم استمرار إحتكار السلطة لل صواب. قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011، ص.4.

الهندسة الانتخابية وإشكالية المشاركة السياسية في الجزائر/مقاربة تفكيكية للانتخابات

التشريعية 1997/2012

الوطني وفي دورة واحدة وضمن الدوائر الإدارية الموجودة أي 48 ولاية إضافة إلى تخصيص مقعد واحد لكل حصة تتضمن 80.000 نسمة على أن يخصص مقعد إضافي لكل حصة متبقية تشمل 40.000 نسمة، فضلا على تخصيص 4 مقاعد بالنسبة للولايات التي يساوي أو يقل سكانها 350.000 نسمة وتخصيص 8 مقاعد للولاية الوطنية بالخارج ونظام الباقي الأقوى وعتبة التمثيل 5%.¹

إلا أن جوهر الاختلاف تمثل في زيادة مقاعد البرلمان نتيجة لاعتماد نظام التمثيل النسبي على القائمة الذي يسمح بتمثيل مختلف التشكيلات حيث كان المجلس النيابي المنتهي ولايته 1997 يشتمل على 380 مقعد إلا أنه تماشيا مع متطلبات التمثيل والتوزيع السكاني الجديد فقد ارتفع عدد مقاعد البرلمان من 380 إلى 462 مقعد أي بزيادة 82 مقعدا كما ارتفع عدد الأحزاب التي تضاف إلى قائمة الأحزاب السياسية القديمة من 39 إلى 44 حزبا من ضمنهم 21 حزبا اعتمدوا حديثا وبلغ عدد القوائم المستقلة* أزيد من 208 قائمة حرة.³

وعلى هذا الأساس فإذا كان العتدين وفي ظل الأمر 97-07 تميزا بعرقلة وزارة الداخلية الاعتماد الحزبي بدعوى تنظيم الساحة السياسية وإيقاف فوضى النشاط الحزبي وإعادة إنتاج التوازنات السياسية إلا أنه من جهة أخرى ساهم وبقدر كبير في إقصاء العديد من الأحزاب ما أدى إلى تحجيم المعارضة حيث أرغمت العديد من الجمعيات ذات الطابع السياسي التي نشأت في ظل القانون 89-11 على التكيف مع التعديلات الجديدة الأمر الذي أجبرها على تغيير تسمياتها بما يتماشى مع المواد 3، 5 من الأمر 97-09 مما أدى لحل 30 حزب منها⁴ فمن بين 61 حزب معتمد استوفى تسعة أحزاب فقط الشروط المطلوبة.⁵

فمن خلال هذا الطرح يبرز مدى إسهام الأمر 97 في تجاوزه لحقوق الإنسان التي نص عليها الدستور والنصوص الدولية، وهنا يطرح حجم التباين بين نصوص الدستورية الوطنية والنصوص الدولية، فالواقع أن سلطة المشرع ظلت مقيدة حيث لا يجوز له وضع شروط أو النص على إجراءات تؤدي إلى انتهاك الحق أصلا

¹ - المادة 3، 4 من الأمر 97-08 المؤرخ في 27 شوال عام 1417 الموافق ل6 مارس 1997 المتضمن تحديد الدوائر الانتخابية وعدد المقاعد المطلوب شغلها في البرلمان الجريدة الرسمية العدد: (12)، الجريدة الرسمية، بتاريخ 06 مارس 1997.

² - المعهد الديمقراطي الوطني (N.D.I)، التقرير النهائي حول الانتخابات التشريعية 10 ماي 2012، الجزائر: 2012، ص. 15.
* - في هذا السياق بلغ عدد القوائم الحرة في المسيلة مثلا 40 قائمة وهو رقم قياسي يمثل ضعف القوائم السابقة في الانتخابات التشريعية 2007 أنظر - عبد العالي عبد القادر، الإصلاحات السياسية ونتائجها المحتملة بعد الانتخابات التشريعية في الجزائر. قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 2012، ص. 10.

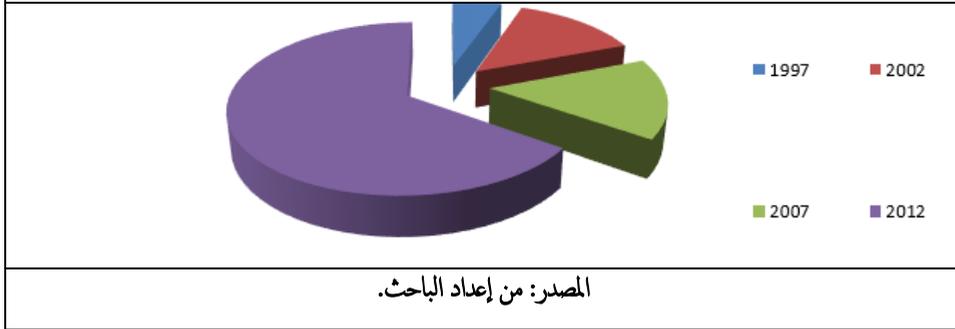
³ - بوهند، الانتخابات التشريعية الجزائرية: تغيير ديمقراطي أم عودة لنظام الحزب الواحد، المجلة العربية للعلوم السياسية العدد 37، 2013، ص. 12.

⁴ - بوضياف، محمد، مستقبل النظام السياسي الجزائري، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، 2008، ص. 181.

⁵ - تمثلت هذه الأحزاب في: FFD FLN، RND، FFS، MDRA، PT، FSN، PAJP، MSA.

- Mohamed boussoumah, la Parenthèse des pouvoirs publics constitutionnels de 1992 A 1998 O PU, Algérie, 2005, p. 362.

الشكل رقم "01" يوضح تطور المشاركة السياسية للمرأة في المجلس الشعبي الوطني 2012-1997



3.3 مؤشر النظام الانتخابي:

من الأغلبية بدورين إلى التمثيل النسبي تفضيلا للانزلاقات نظام الانتخاب بالأغلبية في دورين المطبق في الانتخابات التشريعية 1991 والذي لم يعكس بصورة حقيقية الحارطة الحزبية المنبثقة عن قانون 89-11 حيث أدى إلى إقصاء العديد منها رغم أن المشرع وقتها أعطاه تسهيلات كبيرة في تأسيسها جاء الأمر 97-07 والقانون العضوي 01-12 للإعلان عن نظام بديل وهو ما تمثل في نظام التمثيل النسبي كأحد أبرز مرحلة من مراحل تطور النظام الانتخابي الجزائري.

1.3.3 النظام الانتخابي:

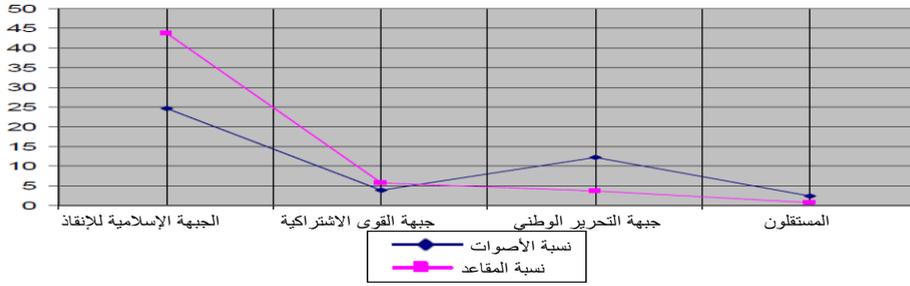
تناسبية التمثيل: يساهم نظام التمثيل وبشكل كبير في بروز تمثيلية موسعة ومتنوعة من الأحزاب في البرلمان حتى وإن كانت هذه الأحزاب صغيرة وتشكل أقلية في الحياة السياسية عوضا عن نظام الأغلبية الذي ينتج في غالب الأحيان برلمان يتشكل من ثنائية حزبية أو كتلتان حزبية تضمن الأغلبية المريحة¹، وعليه فقد شجع النظام الانتخابي الجديد المعتمد في الانتخابات 1997، 2002، 2007، 2012 على تأسيس أحزاب سياسية جديدة سواء بالانشقاق من الأحزاب أخرى أو وفق المؤتمرات التأسيسية العادية المنصوص عليها في قانون الأحزاب لسنة 1997 فضلا على أنه في ظل نظام الانتخاب النسبي على القائمة يكون عدد المقاعد المحصل عليها من طرف كل حزب أكثر تناسبا مع عدد الأصوات التي حصل عليها هذا الأخير مقارنة باعتماد النظام الفردي بدورين الذي لا يحقق هذا المكسب كما هو الحال مع الانتخابات التشريعية 1991، كما يلي :

¹ - إدريس بوكرا، الإقتراع النسبي وأثره على التعددية السياسية على ضوء تجربة الانتخابات التشريعية في الجزائر، مجلة الفكر البرلماني، العدد 9، 2007، ص. 56.

دلباز كمال، مسعود شعنان

الشكل رقم "02" يوضح درجة التناسب بين الأصوات والمقاعد في ظل نظام الانتخاب الفردي بدورين

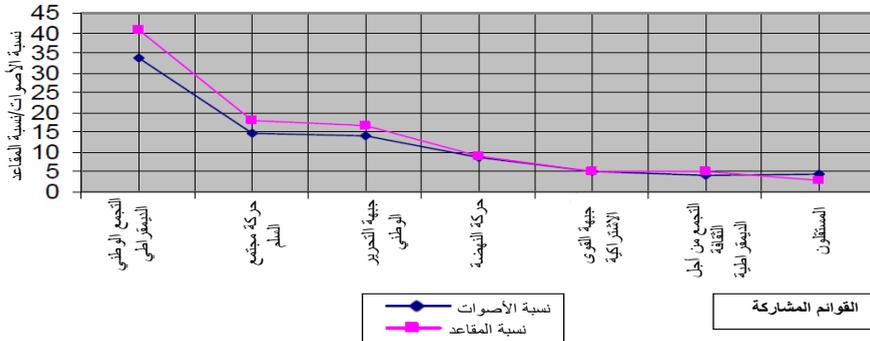
- المور الأول من تشريعات سنة 1991 -



المصدر: من إعداد الباحث بعد الإطلاع على نتائج إعلان المجلس الدستوري 1991

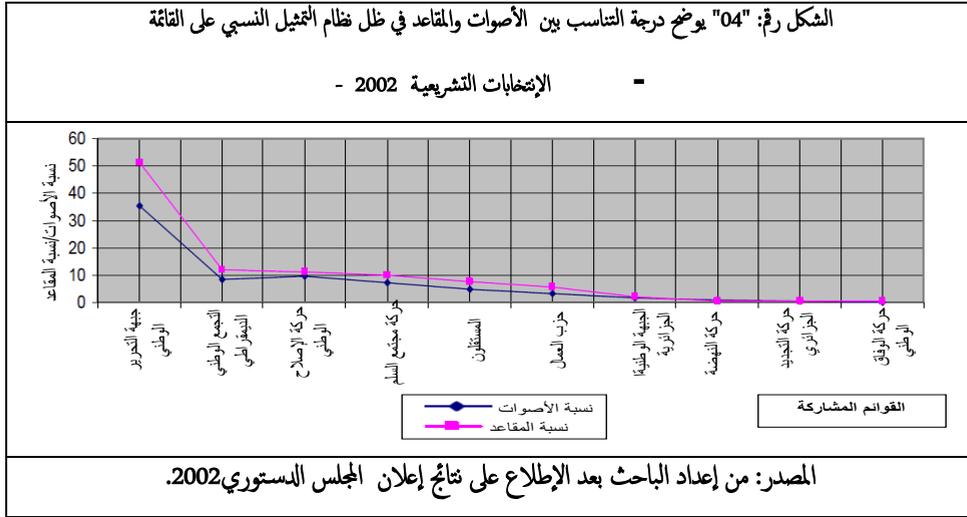
الشكل رقم: "03" يوضح درجة التناسب بين الأصوات والمقاعد في ظل نظام التمثيل النسبي على القائمة

- الإنتخابات التشريعية 1997 -



المصدر: من إعداد الباحث بعد الإطلاع على نتائج إعلان المجلس الدستوري 1997.

الهندسة الانتخابية وإشكالية المشاركة السياسية في الجزائر/مقاربة تفكيكية للانتخابات
التشريعية 2012/1997



باستقراء نتائج مقارنة يتبين أنه في ظل الانتخاب الفردي بدورين في تشريعات 1991 قد أفضى- لتباين واضح بين إحدائتي الأصوات التي تحصلت عليها كل تشكيلة سياسية ونسبة المقاعد، أما المنحنيات رقم 11، 12، فهي تبين درجة التناسب المحققة بين الأصوات والمقاعد التي حصلت عليها الأحزاب السياسية الفائزة في هذه الانتخابات وذلك من خلال ضيق الفجوة بين منحني نسبة الأصوات ونسبة المقاعد حتى أن المنحنيين يتطابقان في كثير من النقاط.

ومن جهة أخرى فعلى الرغم اعتماد المشرع الدستوري نمط الإقتراع النسبي على القائمة المغلقة وفقا لتسلسل الأساء من الأعلى إلى الأدنى، بدلا من نمط الأغلبية نظرا لإيجابياته في بروز تمثيلية موسعة من الأحزاب في البرلمان حتى وإن كانت تشكل أقلية ويعطي على مستوى المشاركة السياسية دورا أكبر للمواطن في تحديد الخارطة السياسية، ومنه المحافظة على التعددية والابتعاد عن القطبية الأحادية والثنائية الحزبية.

إلا أنه من جهة ثانية أفرز العديد من الثغرات على شاكلة نظام الأغلبية في دورين ومن ذلك أنه يؤدي إلى ظهور أحزاب مجهرية تفتقر لوجود قاعدة شعبية معتبرة وهو ما يساهم في تبيح المعارضة وهدر المال العام واجترار برامج أحزاب الأخرى، فهذا التعديل إن دل على شيء فإنما يدل على عجزه كونه حلا ترقيعيا كباقي الحلول المقدمة سابقا من السلطة، كما أن اعتماد نظام الانتخاب القائمة المغلقة يحمل هو الآخر في طياته العديد من الثغرات فالترتيب في القوائم الانتخابية يبقى حكرا على ثلثة من أعضاء المكاتب الولائية للأحزاب لا يمثلون إلا أنفسهم دون أي دور للمواطنين لأن المحسوبية والرشوة التي يتسبب فيها كثيرا أعضاء أو رؤساء المكاتب الولائية للأحزاب تقف حائلا دون حرية اختيارهم خاصة بما يتعلق بترتيب المرشحين نتيجة الانتخاب تحسم

دلباز كمال، مسعود شعنان

قبل التصويت وذلك بإقصاء الكثير من المناضلين الأكفاء¹ ومن جهة أخرى فإنه غالباً ما تتم عملية ضبط القوائم بحضور العامل التقليدي كالنزعة القبلية أو العروش وغيرها في انتقاء المرشحين وهذا بطبيعة الحال على حساب الكفاءة والنزاهة... الخ.

2.3.3 نسبة المشاركة السياسية:

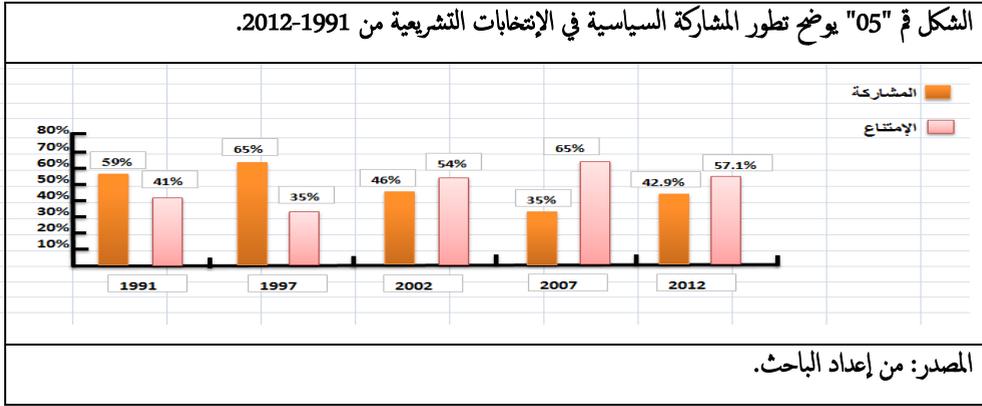
يسعى هذا الجزء من الدراسة إلى رصد وتحليل علاقة وانعكاسات النظم الانتخابية بصفة عامة على قضايا مهمة في العملية السياسية والتطور السياسي وبصفة خاصة على مسألة المشاركة السياسية، وقبل التطرق إلى إعطاء الخطوط الكبرى للنتائج في سياق المقارنة يجدر أولاً استعراض معطيات ونتائج مخرجات العملية الانتخابية التي تعد من أهم الأرقام التي يستوجب الوقوف عندها في القراءة الانتخابية كونها تشكل رهانا أكبر سواء للأحزاب المتنافسة أو للسلطة الحاكمة، وعليه فقد أفرز تطبيق الأمر 1997 والقانون العضوي رقم 2012 تباينا واضحاً في نسبة المشاركة السياسية كما يلي:

الجدول رقم "01" يوضح نسبة المشاركة السياسية الانتخابية التشريعية من 1991-2012					
عدد الأصوات المعبر عنها	عدد الأصوات الملقاة	نسبة المشاركة بالنسبة المئوية	عدد المسجلين الناخبين	عدد المسجلين	الموعد الانتخابية
6.897.719	924.906	%59	7.822.625	13.258.554	
10.496.352	502.787	% 65,6	10.999.139	16.767.309	1997/06/05
7.420.867	867.669	% 46,17	8.288.536	17.951.127	2002/05/30
5.727.827	965.064	% 35,67	6.692.891	18.761.084	2007/05/17
7.634.979	1.704.047	% 43,14	9.339.026	21.645.841	2012/05/10
المصدر: من إعداد الباحث بعد الإطلاع على إعلان نتائج المجلس الدستوري.					

¹ - طيبي، "مآخذ النظام الانتخابي الجزائري وسبل إصلاحه" انظر الرابط:

http://www.arabsi.org/index.php?option=com_content&view=article&id=533:2012-06-05-09-12-48&catid=62:2012-02-25-14-11-51&Itemid=86 تاريخ الدخول 2013/11/10.

الهندسة الانتخابية وإشكالية المشاركة السياسية في الجزائر/مقاربة تفكيكية للانتخابات
التشريعية 1997/2012



يتبين من خلال استقراء النتائج السابقة أنه رغم ارتفاع نسبة المسجلين في إنتخابات 2012 بـ 21.645.841 مليون ناخب عن تلك المسجل في عام 1997 والمقدرة بـ 16.767.309 مليون ناخب وهو ما يعد زيادة في عدد الأشخاص المسجلين وعلى الصعيد الوطني بـ 5 ملايين شخص مقارنة بعام 1997 إلا أن نسبة المشاركة في إنتخابات 2012 سجلت انخفاضا واضحا حيث بلغت 43,14 % مقارنة بتلك المسجلة في عام 1997 والتي بلغت 65,6% وترجع نسبة الامتناع والعزوف لأكثر من نصف الناخبين 58% التي أصبحت سمة كل المواعيد الإنتخابية في العديد من الأقطار العربية إلى مايلي:2

- معظم الناخبين لم يعد لهم الثقة بأن الإدلاء بأصواتهم ستحدث فارقا مع ما هو محمدا سابقا.

- بقاء نفس الأحزاب والشخصيات النافذة على مدى عقود من الزمن في هرم النظام السياسي.

- حالة الضعف - والزيونية- المرسومة على كافة البرلمانات العربية.

فهذه الأسباب لا تخرج عنها الجزائر وذلك ما يمكن توضحه من خلال:

■ إن العدد المبالغ في اعتماد الأحزاب لأكثر من 20 حزب للمرة الأولى خلال شهري جانفي فيفري حال دون العديد منها للتحصير الجيد في تعبئة الهيئة الإنتخابية لكسب قاعدة شعبية تمكنها من دخول قبة البرلمان وأفضى إلى تشتت أصوات الناخبين زيادة على أن عدم احتساب القوائم التي لا تتحصل على ما نسبته 5%

¹ - يرجع العديد من المحللين أن انخفاض نسب المشاركة في الانتخابات التشريعية 1997 إلى طبيعة الحالة الأمنية التي تعكس انتشار الواسع للعمليات الإرهابية في العديد من المدن أنظر:- عبد الناصر جابي، الانتخابات: الدولة والمجتمع. الجزائر: دار القصة للنشر، 1998، ص. 247.

² - مايكل ماير، " الانتخابات في العالم العربي: وجهة نظر أوروبية"، أنظر الرابط:

http://alqudscenter.org/arabic/pages.php?local_type=128&local_details=2&id1=687&menu_id=7&program_id=1
تاريخ الدخول 05/11/2013. &cat_id=2

دلّابز كمال، مسعود شعنان

على مستوى الدائرة الإنتخابية قد استفادت منه الأحزاب الكبيرة لذلك نجد أن ما نسبته 18.25% أي 1.704.047 صوت لم تحتسب بالمرة لأنها لم تختتر أي من المرشحين وهذا يعني أن العرض السياسي المقدم (أحزاب وبرامج) خلال 2012 لا يستجيب لرغبات الناخبين 1 فمن شأنه ألا يعطي للبرلمان القادم الأهمية في تعميق الإصلاحات كون أن السلطة التنفيذية هي المشرف الوحيد عليها.

■ إن دخول أقدم حزب معارض جبهة القوى الاشتراكية بعد مقاطعته المواعيد الإنتخابية السابقة وتكتل كل الأحزاب الإسلامية تحت "حزب تكتل الجزائر خضرء" هو ما زاد الأمر صعوبة أمام هذه الأحزاب المجهرية.

■ إن اعتماد نظام التمثيل النسبي ساهم وبشكل كبير في تمثيل كل التشكيلات السياسية وهذا مقارنة بنظام الأغلبية في دورين- إلا أن التزايد الهائل لعدد الأحزاب- أخلط على الناخبين مهمة التفريق بين الرسائل الإنتخابية الخاصة بكل حزب فضلا على غياب برامج سياسية حقيقية تسوقه الأحزاب إلى الجماهير فجميع الأحزاب تقريبا تبنت برامج رئيس الجمهورية وتنازلت عن برامجها الحزبية وبالتالي اقتصر حملاتها الإنتخابية في حث الناخبين على التصويت- وربما بأسلوب لا يقع حتى المتحدث به- لرفع نسبة المشاركة السياسية وليس دعوتها إلى المفاضلة بين البرامج الإنتخابية وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال الإلتلاف الحكومي 1997 الذي ضم أربعة أحزاب سياسية* أو من خلال تكتل الأحزاب الإسلامية في إنتخابات 2012.

أما بالمقارنة إنتخابات 2012 مع انتخابات 2007 نجد أن نسبة المشاركة في الانتخابات (2012) تجاوزت 42.36 بالمائة بتلك البالغة في إنتخابات 2007 نسبة 36.51 بالمائة فرغم ارتفاع الهيئة الإنتخابية والمقدرة بـ 18.7 مليون ناخب في 2007 لم يصوت سوى 6 مليون وأثناء عملية الفرز تم إلغاء 961 ورقة انتخابية وبالتالي بلغ عدد الأصوات المعبر عنها 05 ملايين فقط من أصل 18 مليون مسجل وهي أدنى نسبة مشاركة منذ الاستقلال.

أما في إنتخابات 2012 فوصل عدد المسجلين إلى 21.6 مليون ناخب في 2012 أي بزيادة 3 ملايين ناخب وتوسيع الدائرة الحزبية من 27 حزب إلى 44 حزب فضلا على القوائم الحرة ودخول أحزاب المعارضة الانتخابات وهو ما اعتبرته الصحافة الغربية كسب رهان المشاركة مقارنة بما كانت عليه في 2007 إلا أن الأطراف داخلية اعتبرتها ضعيفة بكل المقاييس لمنح الشرعية للبرلمان القادم مقارنة بما جند لها من الإمكانيات لرفع نسبتها².

¹ - الطاهر شقروش، "الانتخابات التشريعية الجزائرية: انعكاس الحركة الإسلامية الدواعي والدلالات"، انظر الرابط:

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=329034> بتاريخ الدخول 2013/10/11.

• حزب التجمع الوطني الديمقراطي الفائز بـ 155 مقعد و حزب جبهة التحرير الوطني بـ 64 مقعد وحركة مجتمع السلم بـ 69 مقعد وحركة النهضة بـ 34 مقعد بمجموع 322 مقعد من أصل 380 مقعد أنظر:- عبد الرزاق سويقات، مرجع سابق، ص. 150.

² - حميد يسين، "حوار مع رئيس الحكومة الأسبق أحمد بن بيتور"، جريدة الخبر، العدد 6731، بتاريخ 2012/05/31 ص. 02.

الهندسة الانتخابية وإشكالية المشاركة السياسية في الجزائر/مقاربة تفكيكية للانتخابات

التشريعية 1997/2012

فالنسبة المحققة تشير إلى أن ظاهرة العزوف الانتخابي لا زالت ملازمة لكل المواعيد الانتخابية حيث أن أكثر من 12 مليون ناخب أي ما نسبته 57% قاطعوا الانتخابات هذا في حالة تجاوز الإحصائيات التي قدمتها السلطات الرسمية على أن 1.668.507 ناخب أدخلوا أوراق في صناديق الإقتراع دون أن يمنحوا إلى أي من الأحزاب فضلا على أن البعض الآخر أعتبر يوم الإقتراع يوم عطلة مدفوع الأجر¹.

فهذه الظاهرة تجد تفسيرها في فقدان الثقة في الانتخابات مما اختلفت مستوياتها كوسيلة في التعبير عن الإرادة الشعبية وفي التغيير والتي ظلت نشاطا موسميا فضلا على فشل النظام الحزبي بكل توجهاته في أداء وظائفه نتيجة الأزمات الداخلية التي عاشتها الأحزاب السياسية بالإضافة إلى عوامل نفسية اجتماعية يعيها المواطن الجزائري فمجالس منتخبة بفضل الإصلاح ساهم بشكل إيجابي في تحسين مسألة التمثيلية والمشاركة السياسية وهذا ما يؤكد أن الخلل لم يعد إلى حد ما- في المنظومة القانونية-الإنتخابية، بل هو في المنظومة الذهنية التي تدير العملية الإنتخابية والمتمثلة في طبيعة الثقافة والممارسة السياسية.

4.3 مؤشر توازنات الخارطة الحزبية: من الحزب الواحد الى الحزب المهيمن

وفقا لمنهجية التحليل السياسي فإنه يفترض أولا قبل الشروع في انعكاسات نتائج المشاركة السياسية على مكانة الأحزاب في الخارطة السياسية وموقفها منها عرض نتائج كل حزب ومرتبته على المستوى الوطني وهذا من شأنه أن يساهم بقدر كبير في إطار المقارنة رصد أوجه التشابه والاختلاف بين الإستحقاقين الانتخابيين.

الجدول رقم "02" يوضح عدد المقاعد كل حزب وترتيبه على المستوى الوطني 1997-2012.

الترتيب على المستوى الوطني	عدد المقاعد المتحصل عليها في انتخابات 2012/05/10	الترتيب على المستوى الوطني	عدد المقاعد المتحصل عليها في انتخابات 1997/06/05	اسم الحزب
المرتبة 1	221	المرتبة 3	64	جبهة التحرير الوطني
المرتبة 2	70	المرتبة 1	155	التجمع الوطني الديمقراطي
المرتبة 3	47 (تكتل الجزائر خضراء)	المرتبة 2	69 (حركة مجتمع السلم)	احزاب التيار الإسلامي

المصدر: من إعداد الباحث بعد الإطلاع على إعلان نتائج المجلس الدستوري.

1- خالد بوهند، مرجع سابق، ص. 22.

دلباز كمال، مسعود شعنان

باستقراء مخرجات العملية يتبين أن تطبيق الأمر 1997 والقانون 2012 أفضيا لترسيخ ظاهرة "الحزب المهين" والذي يعبر بالضرورة حزب السلطة أو حزب الرئيس، وفي هذا يرى "محمود المجدوب" أن السلطة التنفيذية في الأنظمة العربية هي أقوى السلطات ومن ثم فالحزب الذي تسانده هو أقوى الأحزاب حتى إن لم يكن له نصيب من التأثير الجماهيري.¹

وعليه ففي خضم الاستعداد لتنظيم انتخابات 05 جوان 1997 سعت السلطة الحاكمة في إطار ترتيب أوراها بعد مكسب الانتخابات الرئاسية إلى تحقيق مكسب ثاني وهو السيطرة على المؤسسة التشريعية وفي إطار ترتيباتها أخذت بعين الاعتبار كل المتغيرات التي من شأنها أن تقلب موازين القوى لصالح جهة أخرى كما حدث في تجربة 1991 وعلى هذا الأساس تم إنشاء حزب جديد في 03 أفريل 1997 عرف باسم التجمع الوطني الديمقراطي "R.N.D".

1.4.3 حزب التجمع الوطني الديمقراطي R.N.D:

لقد أصبح في وقت قياسي أكبر (ثلاثة أشهر) حزب في الخارطة الحزبية كنيار بديل لحزب جبهة التحرير في الخارطة السياسية حقق للرئيس برنامجه الخاص بالاستقرار وتجديد شرعية النظام وبمهمته على الحزب أسهمت جهوده إلى حد ما في تحريك المصالحة باتجاه العمل على إخراج الجزائر من أزمتها² وجرى الإقتراع ليعلن المجلس الدستوري بفوز حزب التجمع الوطني الديمقراطي بأغلبية المقاعد 155 أي بنسبة 33.69 % الأمر الذي سمح له بتحقيق الأغلبية والسيطرة على تشكيل الحكومة، إلا أن هذه النتيجة لم تسلم من الانتقادات الحزبية* التي استنكرت تجاوزات السلطة و النتائج لا تعكس الإرادة الشعبية رغم أنها جرت تحت رقابة 73 بلد تحت لواء الأمم المتحدة والجامعة العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية الذين أجمعوا أنها جرت في شفافية³.

أما في الانتخابات التشريعية 2012 فقد أتى في المرتبة الثانية بحصيلة 70 مقعد وهذا ما اعتبره بعض المتابعين أنه شكل صدمة تتعلق بفقدانه الحضور في أكثر من 15 ولاية ويرجع ذلك لتوالي الهزات التي تستهدف زعيمه "أحمد أويحيى" حيث ظهرت معارضة داخلية تحت اسم "لجنة إنقاذ التجمع الوطني الديمقراطي" حيث باشرت

¹ - عمر فرحاتي، "النظم السياسية العربية بين سلبية الثابت وإيجابية المتغير"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثاني، 2002، ص. 76.

² - هناء عبيد، "أزمة التحول الديمقراطي في الجزائر"، في: التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية الأهرام، 2004، ص. 144.

³ - فلقد سادت ممارسات تخل بنزاهة العملية الإنتخابية في مختلف مراحلها فعلى مستوى التحضير لوحظ زيادة لافتة لعدد الناخبين إذ ارتفع عددهم من 13 مليون إلى 16 مليون في ظرف أسبوعين بسبب التسجيل التكراري لبعض المواطنين لأكثر من مرة في القوائم الإنتخابية، كما أن اختيار المؤطرين خضع لسلطة مندوبات التنفيذية التي كانت تقوم مقام المجالس المنتخبة حيث تم تعيين أعوان الإدارة ومن تم تمرير كل ماله شأن بفوز التجمع الوطني الديمقراطي، ومن ذلك تسليم قوائم الإقتراع لموظفي الإدارة في ظرف 20 يوما كما نص على ذلك المرسوم رقم 65-97 رغم مخالفة هذا الإجراء لنص المادة 61 من الامر 07-97 التي حددته ب 8 أيام وهذا ما فيه مخالفة إذ لا يمكن نسخ قانون مرسوم. أنظر: محمد بوضياف، مرجع سابق، ص. 182.

³ - كريمة جباري، مرجع سابق، ص. 179.

الهندسة الانتخابية وإشكالية المشاركة السياسية في الجزائر/مقاربة تفكيكية للانتخابات

التشريعية 2012/1997

جمع التوقيعات1 وعلى الرغم من أن حنكة أمينه العام استطاعت إخذاد هذا التوجه فهي لا تزال مفتوحة حتى الانتخابات الرئاسية القادمة هذه الممارسة كرستها كذلك الانتخابات 2012 عندما ألقى الرئيس خطابه بسطيف أكد فيه "أن الاستحقاق الانتخابي سيجري في ظل تعددية لم يسبق لها مثيل" وأشار ضمناً إلى انتائه الحزبي "حزب جبهة التحرير الوطني" وبعد أن جرت الانتخابات في موعدها المحدد أعلن المجلس الدستوري عن الفوز الساحق لحزب الرئيس بأغلبية المقاعد 221 أي 48% .

وبعد إعادة النظر في الطعون البالغ عددها 167 طعن خفض المجلس الدستوري حصته إلى 208 مقعد حيث يرجع بعض المنتبعين للحدث السياسي أن هذه النتائج المحقق للحزب راجعة أساساً إلى نداء رئيس الجمهورية الناخبين قبل الانتخابات ما قد شجع ارتفاع نسبة مشاركة القاعدة التقليدية للحزب 2 ذلك أن برنامج الحزب هو في الحقيقة برنامج رئيس الجمهورية الذي يحضاً بشعبية واسعة، كما أكد من جهة أخرى "حزب جبهة الجزائر الجديدة" وهو حزب أعتمد حديثاً أن الانتخابات الأخيرة حولت رئيس الجمهورية من رئيس للجزائريين إلى رئيس لحزب جبهة التحرير ومن حكم بين الأحزاب إلى طرف متنافس في الحملة 3 وهذا في الحقيقة ما يخل بوعود رئيس الجمهورية وهو الذي دعا إلى حياد الإدارة لنزاهة العملية الانتخابية.

تجدد الإشارة إلى أن المؤسسة العسكرية وعبر التاريخ صنعت أمجاد حزب جبهة التحرير الوطني الذي استفاد من أصوات الجيش وعناصر أسلاك الأمن المشتركة، وفي هذا السياق يقول عبد المجيد مناصرة "إننا لم ننافس حزبا بل دولة وبالتالي ضاعت فرص التغيير والبرلمان القادم هو برلمان "حزب جيش الشعبي الوطني" 4، فهذا التفسير يعد معقولاً لحد ما خصوصاً إذا قارنا عدد أصوات التي حصل عليها الحزب 13 مليون صوت بعدد أفراد الجيش.

من جهة أخرى فإن تشتيت الوعاء الانتخابي من خلال اعتماد الأحزاب المجهرية التي عجزت الحصول على عدد من الأصوات تتجاوز به عتبة التمثيل 5% فضلاً على مقاطعة أكثر من 12 مليون ناخب ما جعل الفوز بالأغلبية حلف حزب جبهة التحرير دون منازع، وعليه فإن فوز كل من الحزبين الحاكمين F.L.N/ R.N.D بأغلبية المقاعد يعد تكريساً للوضع القائم ("الحزب المهيمن") بدلاً أن يؤدي التغيير إلى صالح الإسلاميين أو لغيرهم وبهذا ظلت سمة الدوران بدل التداول سمة راسخة في ثقافة النظام السياسي وتطور مؤسساته.

¹ - منير مباركة، الانتخابات التشريعية في الجزائر (10 ماي 2012): قراءة في التوقعات والنتائج والتداعيات. قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص. 21-09.

² - المعهد الديمقراطي الوطني (N.D.I)، مرجع سابق، ص. 26-27.

³ - جريدة الخبر، العدد 5717، بتاريخ 2012/05/17، ص. 03.

⁴ - منير مباركة، مرجع سابق، ص. 15.

3.4.3 الأحزاب الإسلامية:

بالعودة إلى نتائج الإنتخابية لعام 1997 تبرز مكانة التي احتلها التيار الإسلامي مقارنة بغيرها من الاستحقاقات حيث احتلت حركة مجتمع السلم المرتبة الثانية وطنيا بعد - حزب الرئيس - التجمع الوطني الديمقراطي حيث نالت 69 مقعدا أي 14.81% وقبل حزب جبهة التحرير الوطني في المرتبة الثالثة بـ 64 مقعد، أما حركة النهضة فقد فاجئة الجميع في أول فرصة لها بعد الانتخابات التشريعية المملغة 1991 حيث تحصلت على 34 مقعد أي الرابعة وطنيا بنسبة 08.72% حيث سجلت تواجدها في أكثر من 23 ولاية¹.

لذا يمكن القول أن انتخابات 05 جوان 1997 كرست خيارات السلطة فحركة مجتمع السلم - حماس سابقا - لم تعد تصر على المناوأة بالنظام السياسي الإسلامي كبديل أوحد، بل غيرت من خطابها وأصبحت تركز على مبادئ وأسس يقوم عليها برنامج حزب النهضة كنبذ العنف واحترام مكونات الهوية الوطنية، أكثر من ذلك أصبح الإسلام السياسي لا يمانع تحريك قوى السوق وهذا ما يعني أنه بدأ يندمج في النظام الوطني².

ومن جهة أخرى فإن نتائج التيار الإسلامي في الانتخابات التشريعية 2012 كانت على العكس من ذلك تماما فأصيب بخيبة أمل خصوصا وأنه كان يأمل في مكاسب كبيرة نتيجة التحالف على شاكلة نجاح الأحزاب الإسلامية في تونس والإخوان في مصر وحزب العدالة والتنمية في المغرب، ويمكن ذلك ليس بفقدانه المرتبة الأولى بل أنها لم تحقق مجتمعة سوى 59 مقعد وهي نتيجة كانت تحزها أحزابها منفردة في الانتخابات السابقة³.

من جهة أخرى لا يمكن إسقاط خسارة الإسلاميين في الجزائر** على شاكلة الأحزاب الإسلامية في الأقطار الأخرى لأنهم كانوا مشاركين في السلطة منذ أكثر من 15 سنة حيث منحوا مسؤوليات سياسية جعلهم في نظر الناخب البسيط لا يختلفون عن نظائرهم من التشكيلات السياسية الأخرى في السلطة بل إن خسارتهم التي كانت مفاجئة للعديد منهم وقد أرجعتها العديد من التحليلات السياسية إلى توفر جملة من المتغيرات أبرزها مايلي:

1- الخطاب التخويفي من وصول الإسلاميين للسلطة وما سينجر عنه من أزمات خاصة وأن تجربة 1991 بقيت راسخة في الضمير الجمعي لكل الجزائريين فضلا على ترتب مضايقات غريبة كما هو الحال مع مالي

¹ - عبد الناصر جاني، الانتخابات الدولية والتجمع، مرجع سابق، ص. 263.

² - طارق عاشور، مرجع سابق، ص. 39.

³ - منير مباركية، مرجع سابق، ص. 9.

** - تجدر الإشارة إلى أن هناك فروقا جوهرية بين الأحزاب الإسلامية التي شاركت في إنتخابات 2012 وبين الأحزاب الإسلامية في كل من تونس ومصر الذين كانا من ضحايا استبداد النظم المغلقة بينما كانت الأحزاب الإسلامية الجزائرية جزءا من المنظومة السياسية فحركة مجتمع السلم التي ساهمت في شرعنة النظام منذ إنظامها إلى المجلس الوطني الإنتقالي 1994 من أجل ملئ الفراغ وبالتالي فإن تراجعها يعد في نظر العديد من المحللين معاقبة من الناخبين لها لأنهم سموا ازدواجية الخطاب بين " المعارضة السلطوية" و"السلطة المعارضةية" فضلا عن انقساماتها المتناهية أظفر:- بوحنية قوي، "الجزائر - المغرب - موريتانيا في ظل الربيع العربي: إصلاحات أو استعصاء ديمقراطي؟"، موقع الجماعة العربية للديمقراطية، 4 يناير 2013، ص. 9. أنظر الرابط: <http://arabsfordemocracy.org/uploads/alg.bou.Dec2012.pdf> تاريخ الدخول 2013/11/06

الهندسة الانتخابية وإشكالية المشاركة السياسية في الجزائر/مقاربة تفكيكية للانتخابات

التشريعية 1997/2012

ومصر وإيران..الخ وتراجع بعض المكاسب المحققة خاصة تجاه المرأة ، فهذه المعطيات تمنح لنظام فرصة أكبر على استغلال كل لمشاعر المناهضة للإسلاميين وهذا كان أبرز متغيرات تفسير تراجع التيار الإسلامي ولا يزال.¹

2- لجنة المشاورات التي أسسها رئيس الجمهورية لتولي الحوار مع القوى السياسية حول مقترحات الإصلاح وفي إطار استقبالها لأحزاب أكدت بعض المنطلقات السياسية أبرزها تفويت الفرصة على رموز الجبهة الإقناذ المنحلة وهذا ما يؤكد الخيار الاستتصالي للإسلام السياسي.²

4- تقييم طبيعة الأداء البرلماني.

يعتبر وجود سلطة تشريعية حقيقية من أبرز مقومات شرعية الديمقراطية التنافسية، وفضلا عما تشكله من قيود على تركيز السلطة فهي تقتضي انتخابات حرة كآلية للاختيار العام، وعليه فرغم مساهمة نظام التمثيل النسبي بالقائمة في ولوج العديد من التشكيلات السياسية لقبّات البرلمان بشكل أحسن بكثير من نظام الأغلبية، إلا أن الوضع داخل هذه المؤسسة تميز بالسلبية في الأداء الوظيفي، ويتجلى ذلك في وجود أحزاب موالية للحكومة كأغلبية عددية تؤمن سياسيا السير العادي للعمل الحكومي بعيدا عن أطروحات المعارضة التي تنجم عن غياب للأغلبية المريحة، وهذا ما يمكن رصده عبر مختلف الفترات البرلمانية، فبالرغم من إقرار التعددية سنة 1989 إلا أنها لم تؤدي للتناوب وتبعاً لذلك اتجه الفضاء السياسي الانتخابي نحو "القطب السياسي" الذي يجد تعبيره في جبهة التحرير والتجمع الوطني 3سواء في العهدة البرلمانية 1997-2002 عندما حصل حزب التجمع الوطني على الأغلبية المريحة 155 مقعد أي بنسبة 33.99% خاصة إذا ما أضيفت له مقاعد جبهة التحرير وحركة مجتمع السلم أي 133 مقعد وهي الأحزاب التي شكلت الأغلبية، أو في الفترة البرلمانية الثانية 2002-2007 عندما حصل حزب جبهة التحرير على الأغلبية المريحة 199 مقعد أي بنسبة 35.52% خاصة بإضافة مقاعد التجمع الوطني وحركة مجتمع السلم أي 90 مقعد، أو في الفترة البرلمانية الأخيرة 2007-2012 عندما حصل حزب جبهة التحرير الوطني على الأغلبية المريحة لوحده أي 221 مقعداً.

في كل هذه الفترات ظلت أحزاب الأغلبية توازر الجهاز التنفيذي عن طريق منح الثقة والوقوف في وجه اقتراحات المعارضة- بدلا من تجميع المطالب وتسييسها- وذلك في سياق ترابط عضوي مع الحكومة فمن غير المنطقي أن تمارس ضغوطا على حكومة تتألف منها وفي المقابل معارضة-إن وجدت- لا تتمتع بمواقع تمكنها من التأثير فعليا في الممارسة البرلمانية فهذا الوضع يجعل المؤسسة التشريعية بعيدة عن وضعية النقد البناء الذي يقوي أسسها ويجعلها في منأى عن الاستقرار السياسي رغم الاستمرارية المادية لهذه المؤسسة.⁴

¹ - منير مباركة ، مرجع سابق ، ص 18.

² - عصام بن الشيخ، مرجع سابق ص 8.

³ - المنظمة الدولية لنشر التقارير حول الديمقراطية ، تقييم إطار تنظيم الانتخابات في الجزائر DRI ، 2007 ، ص 11 .

⁴ - عبد الرزاق سويقات، مرجع سابق، ص 53-54.

دلباز كمال، مسعود شعنان

وعليه فأغلب أعضاء المجلس الشعبي الوطني لا يتمتعون بتمثيلية حقيقية مكنتهم بفضل الانتخابات فبالنظر إلى ظروف الترشيح لكثير منهم نستكشف العلاقة التي تربطهم بالسلطة من الأعلى والناخبين من الأسفل نجد أنفسنا أمام مقاولين برلمانيين وليس أمام نواب سياسيين، فالترشح للانتخابات التشريعية بالنسبة إلى حزبي النظام F.L.N/ R.N.D غالبا ما يتم عبر صفقات تبرم بين السلطة المركزية وفروعها المحلية من ناحية، ومرشحيين تتوفر فيهم مواصفات الوكيل الزبوني* القادر على ضمان أصوات الناخبين، وتم العملية في صورة وعود من السلطة وهيئاتها للمرشح ومن المرشح للناخبين، فهذه الممارسات تحل جملة وتفصيلا بالممارسة الديمقراطية عامة وبالعمل البرلماني التشريعي بصفة خاصة.

فمن جهة جبهة التحرير، فإن ضابط القوائم الانتخابية يتم بطريقتين الأولى شكلية أما الثانية حاسمة حيث تتم الأولى على مستوى المحافظات التي تدرس ملفات الترشيح وتبعث بالقائمة إلى اللجنة الوطنية التي تنظر بدورها في اقتراحاتها، لكن ما يحدث هو أن القائمة المعتمدة في النهاية تكون مغيرة لما أقرته المحافظات، وفي هذا السياق قال الرئيس بوتفليقة "إن بعضا من مندوبي القائمة تم شرائهم"، وهكذا يلعب المال دورا في التأثير سلبا على العمليات الانتخابية سواء من حيث تقديم رشاوى لرؤساء مكاتب الأحزاب ليكونوا في المراتب الأولى لقوائم الأحزاب أو شراء الأصوات أثناء عملية التصويت.¹

وهذا ما يجعل من إعداد قوائم نتاج موازين قوى بين مختلف الفاعلين في العملية الانتخابية، فتم حيننا باسم محزون بعضهم الانتخابي وفقا للمعيار الجهوي والقبلي وأحيانا أخرى باسم المنصب الحكومي فلقد كان على رأس القوائم الانتخابية 19 وزيرا في الانتخابات التشريعية 2007 والساؤال المطروح لماذا يفكر المقاول للترشح ككاتب مشروع هل هو حامل لمشروع تغيير يساهم في حل مشاكل الجماهير؟، فبدون شك هو ولوج مراكز القرار أو العودة إليها ومنه الحصول على الحصانة البرلمانية وتوظيفها كمشروع يدر على صاحبه الكثير من المكاسب وهذا يجد تبريره في الدور الرقابي الذي أصبح منعدهما، ولا أدل على ذلك من تشكيل البرلمان لبعض لجان التحقيق وبقاء تقاريرها في أدرج المكاتب كتقرير لجنة التحقيق المتعلق بتزوير إنتخابات 1997، كما أنه خلال الدورة الخريفية 2003 فمن مجموع 119 سؤالا شفويا لم يجب سوى على 31 سؤالا وبقي 88 سؤالا بدون رد وهذا في أربع جلسات مخصصة للرد 3 فضلا على أن الكثير من النواب يعزفون عن طرح الأسئلة وحضور جلسات البرلمان وهذا راجع لتدني مستواهم الثقافي.

* هي نمط علاقتي قائم على التبعية الشخصية التي تربط الزبون برب العمل الذي يمثل مسيح النعمة في هذه العملية التبادلية، وانطلاقا من ضرورة الطاعة المطلقة بحثا عن مرتبة عليا في السلم الاجتماعي استنادا لمعايير النسب والاتناء القبلي أو الديني والجهوي. أنظر:- طارق عاشور، "معوقات التجربة البرلمانية في الجزائر 1997-2011: دراسة في بعض المتغيرات السياسية، مجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 34، 2012، ص 10-11.

¹- طارق عاشور، "معوقات التجربة البرلمانية في الجزائر 1997-2011: دراسة في بعض المتغيرات السياسية، مجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 34، 2012، ص 12.

²- ناجي عبد النور، "أزمة المشاركة السياسية في الجزائر: دراسة تحليلية للانتخابات التشريعية 2007" أنظر الرابط:

<http://i3.makcdn.com/userFiles/n/a/nadjiabdenour/office/1219231041.pdf> تاريخ الدخول 2014/03/22

³- عبد الرزاق سويقات، مرجع سابق، ص 165.

الهندسة الانتخابية وإشكالية المشاركة السياسية في الجزائر/مقاربة تفكيكية للانتخابات

التشريعية 1997/2012

وعليه فإن غياب الكفاءة المهنية والتأهيل لدى الكوادر نظرا لإفتقار الإدارة المحلية إلى الأساليب العصرية في التكوين التسيير¹، مما انعكس سلبا على أداء المجالس المنتخبة وعطل من وتيرة التنمية المستدامة فالنظام الانتخابي المعتمد في الجزائر مكن من إيجاد مجالس منتخبة محلية ووطنية مما يؤدي منطقيا إلى السير الحسن للمؤسسات المنتخبة، إلا أن غياب الكفاءة المهنية والتأهيل لدى الكوادر أدى إلى أداء سلبي لهذه المجالس المنتخبة منذ وجودها، وهذا ما جعل المعارضة في حالة من العقم التنافسي- فلقد حاولت أحيانا التعبير عن معارضتها بطرح الأسئلة الشفوية والكتاتيبية حيناً وأحيانا أخرى من خلال الانسحاب من القاعة لكن بدون فعالية².

وعليه يترتب على الخلل التمثيلي في المجالس المنتخبة تداعيات على العملية السياسية كعميق حالة عدم الثقة بين الحكام والمعارضة، حيث يترسخ لدى المعارضة أنه لا أمل للوصول إلى السلطة ناهيك عن تداولها خصوصا في ظل إخفاقها المستمر في المواعيد الإنتخابية ما يحول دون تقوية التعددية الحزبية كركن في عملية الانفتاح السياسي خصوصا في ظل الفوز الكاسح لأحزاب السلطة فضلا على العزوف الانتخابي للمواطن المنتفع بأن نتائج الانتخابات محسومة سلفا وهو ما يكافئ منطقيا المعادلة المدومة لصفة المعارضة والبرلمان التمثيلي.

خاتمة:

إن ما يمكن إثباته من خلال هذه الدراسة هو رصد أهم التطورات التي عرفتها الهندسة الإنتخابية الجزائرية ومن ورائها المشاركة السياسية عبر مقارنة السلاسل الزمنية التي تخص الانتخابات التشريعية 1997 و2012 من خلال الارتكاز على جملة من مؤشرات القياس، خصوصا وأن السلطة باتت تعلم جيد أن الأمر لا بد أن يقتضى صياغة جديدة لقواعد العملية التأسيسية والسياسية على نحو يمكنها من التحكم جيدا في الحياة السياسية التي أفضت إلى جملة من النتائج يمكن تسجيلها على مستويين وفقا للنقاط التالية:

■ شكلت الهندسة الإنتخابية مرحلة جديدة من مراحل تطور البناء الوظيفي للنظام السياسي وإعادة ترتيب لعملياته السياسية بما أفضى إلى العودة للحياة الإنتخابية بعد توقيف المسار الانتخابي 1991.

■ سهر السلطة الحاكمة- بخطوات متتالية- على تنظيم الانتخابات الرئاسية 1995 والتعديل الدستوري 1996 ثم تعديل القانون الحزبي والانتخابي ومنه إنشاء حزب موالي للسلطة الحاكمة لكي تستأنف العملية الإنتخابية التشريعية 1997، الأمر الذي أفرغ عملية الإصلاح من محتواها الحقيقي نتيجة الاعتماد على هندسة انتخابية وظيفية في هذا الموعد الانتخابي أو الاستحقاقات اللاحقة والتي لم تؤذي للتناوب، بل اتجه

¹ - بومدين طاشمة، "آليات محاربة الفساد الإداري و بناء الحكم الراشد دراسة حالة الجزائر" ، مجلة دراسات إستراتيجية، العدد 07 2009، ص121.

² - راجع لعروسي ، " قراءة في الأداء السياسي للبرلمان التعددي الجزائري " ، مجلة دراسات إستراتيجية، عدد 4، 2007، ص. 28.

دلباز كمال، مسعود شعنان

الفضاء الانتخابي نحو "القطب السياسي" الذي يجد تعبيره في جبهة التحرير الوطني F.L.N والتجمع الوطني الديمقراطي R.N.D.

تجد الإشارة إلى أن التحولات التي طرأت على المجتمع الجزائري كمستوى ثاني بداية من 2011 قد ألقت بظلالها لاحقاً على الساحة السياسية وأجبرت السلطة مرة أخرى على طرح المزيد من الإصلاحات السياسية، خصوصاً ما تعلق منها بالحياة الانتخابية، حيث أضاف القانون الانتخابي الصادر في 2012 ضمانات أخرى من شأنها تفعيل وتكريس المشاركة السياسية تمثلت في رفع من عدد المقاعد البرلمانية من 380 إلى 462 مقعد تماشياً مع متطلبات التمثيل والتوزيع السكاني الجديد فضلاً على زيادة عدد الأحزاب المشاركة التي تضاف إلى قائمة الأحزاب السياسية القديمة من 39 إلى 44 حزبا، وهو ما ترتبت عليه جملة من الحقائق التالية:

■ أحدث تغييراً - تاريخياً- هاماً في التركيبة البرلمانية، ففي السابق تميز بضعف تمثيل المرأة في البرلمان، حيث قدر بـ 2.61% إلا أنه بفضل القانون الجديد 2012 ارتفع التمثيل النسوي من 2.61% إلى 31.6% منتخبة حيث تمثل هذه النسبة أعلى تمثيل تشريعي مقارنة ببلدان الدول المغاربية.

■ إن الإصلاحات المتتالية التي مست الهندسة الانتخابية شكلت ضماناً كافياً لإشراك مختلف القوى السياسية في الهيئات التمثيلية بمنحها مقاعد تتناسب مع حجم قاعدتها الشعبية وضماناً أيضاً لأحزاب المعارضة التي أصبحت جزءاً من السلطة.

■ إن هذا التمثيل المتنوع داخل البرلمان وعلى الرغم من قدرته على استيعاب كل التشكيلات السياسية في قبة البرلمان من زاوية توسيع دائرة المشاركة السياسية بمنحها مقاعد تتناسب مع حجم قاعدتها الشعبية، إلا أن أداءها البرلماني لم يتحسن، بل عرفت الجزائر حينها أسوأ برلمان نتيجة للمستوى الضعيف لأعضائه المنتخبين طبقاً لنظام الكوتا الذي فرضته السلطة الحاكمة من دون شروط مسبقة للترشح، الأمر الذي حوله إلى غرفة لتصفيق بدلا من كونه مؤسسة تشريعية ورقابية على أعمال الحكومة مما أفرغه من مبدأ تحقيق الإرادة الشعبية المنشودة، فضلاً على استبعاد فكرة التداول الحقيقي على السلطة بالنظر إلى أن الأطياف السياسية المشكلة للغرفة البرلمانية جاءت نتاج لانحياز الأحزاب الحاكمة بما فيها أحزاب المعارضة بوجه عام التي أصبحت جزءاً من السلطة ترسيخاً لعقيدة أحادية الحزب التي باتت تدور في فلكه، بعدما سيطرة لمدة تزيد عن الربع قرن في عهد جمهورية الأحادية الحزبية.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا/ الكتب:

1. روبرت موزر، "الهندسة الانتخابية في الديمقراطيات الحديثة: هل يمكن هندسة نتائج انتخابية مفضلة، في: زولتان باراني، تر: جمال عبد الرحيم، هل الديمقراطية قابلة للتصدير؟ بيروت: جداول للنشر والتوزيع، 2012.
2. لاري دايموند، روح الديمقراطية: الكفاح من أجل بناء مجتمعات حرة، تر: عبد النور الخراقي، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2014.

الهندسة الانتخابية وإشكالية المشاركة السياسية في الجزائر/مقاربة تفكيكية للانتخابات

التشريعية 2012/1997

3. عصام بن الشيخ، مشروع الإصلاح السياسي في الجزائر: مبادرة تاريخية أم استمرار إحتكار السلطة للصواب. قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011.
4. المادة 3، 4 من الأمر 97-08 المؤرخ في 27 شوال عام 1417 الموافق لـ6 مارس 1997 المتضمن تحديد الدوائر الانتخابية وعدد المقاعد المطلوب شغلها في البرلمان الجريدة الرسمية العدد: (12)، الجريدة الرسمية، بتاريخ 06 مارس 1997.
5. عبد الناصر جابي، الانتخابات: الدولة والمجتمع. الجزائر: دار القصة للنشر، 1998.
6. هناء عبيد، "أزمة التحول الديمقراطي في الجزائر"، في: التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية الأهرام، 2004.
7. منير مباركية، الانتخابات التشريعية في الجزائر (10 ماي 2012): قراءة في التوقعات والنتائج والتداعيات. قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.
8. أنتوني غدنز، علم الاجتماع، ترجمة فايز الصياغ، ط.4، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2001.
9. على الدين هلال وفين مسعد، النظم السياسية العربية: قضايا الاستقرار والتغير. ط.1، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2000.
10. بلحاج صالح، السلطة التشريعية ومكاتها في النظام السياسي الجزائري. الجزائر: مؤسسة الطباعة الشعبية للجيش، 2012.
11. Emanuel adler constructivism and International Relations in hadbook Constructivism and International Relations London SAGE publication Inc2002
12. Pippa Norris, Electoral Engineering: Voting Rules and Political Behavior, Cambridge University Press,2004.
13. Reynolds, Andrew and Ben Reilly; Electoral System Design, The New International IDEA Handbook,2005.
14. Mohamed boussoumah, la Parenthese des pouvoirs publics constitutionnels de 1992 A 1998 , O PU, Algérie , 2005 .

ثانيا/المجلات والدوريات:

15. فاطمة بدروني، "التحول الديمقراطي والهندسة الانتخابية في المجتمعات متعدد ثنائيات"، دفاتر السياسة والقانون، عدد خاص، أبريل 2011.
16. راجح لعروسي، "قراءة في الأداء السياسي للبرلمان التعددي الجزائري"، مجلة دراسات إستراتيجية، عدد 4، 2007.
17. بومدين طاشمة، "آليات محاربة الفساد الإداري و بناء الحكم الراشد دراسة حالة الجزائر"، مجلة دراسات إستراتيجية، العدد 07 2009.
18. طارق عاشور، "معوقات التجربة البرلمانية في الجزائر 1997-2011: دراسة في بعض المتغيرات السياسية، مجلة العربية للعلوم السياسية، العدد34، 2012.
19. عمر فرحاتي، "النظم السياسية العربية بين سلبية الثابت وإيجابية المتغير"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثاني، 2002.
20. عبد الرزاق المختار، في الهندسة الانتخابية للمراحل الانتقالية: انتخابات المجلس الوطني التأسيسي في تونس، مجلة سياسات عربية، العدد33، 2018.

دلباز كمال، مسعود شعنان

21. بدروني، فاطمة، "التحول الديمقراطي والهندسة الانتخابية في المجتمعات متعدد ثنائيات"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، عدد خاص، أبريل 2011.
22. عبد العالي عبد القادر، الهندسة الانتخابية: الأهداف والاستراتيجيات وعلاقتها بالنظم السياسية، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد العاشر، 2014.
23. خالد بوهند، الانتخابات التشريعية الجزائرية: تغيير ديمقراطي أم عودة إلى نظام الحزب الواحد، المجلة العربية للعلوم السياسية العدد 37، 2013.
24. عبد النور ناجي، التمثيل السياسي في البرلمان التعددي الجزائري، مجلة التواصل، العدد 20، 2007.
25. إدريس بوكرا، الإقتراع النسبي وأثره على التعددية السياسية على ضوء تجربة الانتخابات التشريعية في الجزائر، مجلة الفكر البرلماني، العدد 9، 2007.
26. راجح لعروسي، "الهندسة الانتخابية الفعالة مدخل حقيقي لتطوير البرلماني"، مجلة دفاتر السياسة و القانون، العدد السادس، 2012.
- 27.

1. Le scrutin binominal paritaire : un regard d'ingénierie électorale Michel Le Breton, Dominique Lepelley, Vincent Merlin et Nicolas Sauger Dans Revue économique 2017/6 (Vol. 68).
2. Benjamin Reilley, " political engineering in the Asia Pacific", journal of Democracy, Vol. 18, No.1, january 2007.
3. Gideon, Rahat and Mario Sznajder. "Electoral Engineering in Chile: the Electoral System and Limited Democracy." Electoral Studies, Vol. 17, No. 4 1998.
4. Leonardo Morlino, "Architectures constitutionnelles et politiques démocratiques en Europe de l'Est," Revue Française De Science Politique, vol50, no.04. 2000.

ثالثا/ الأطروحات والرسائل غير المنشورة:

28. بوضيف، محمد، مستقبل النظام السياسي الجزائري، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، 2008.
29. عبد الرزاق سويقات، إصلاح النظام الانتخابي لترشيد الحكم في الجزائر مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2009-2010، ص.168.
30. جباري، كريمة، الإصلاحات السياسية في الجزائر (1989-1997)، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر: كلية العلوم الإنسانية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2001.
31. أحمد بيطاط، الإقتراع النسبي والتمثيلية: حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة باتنة: كلية الحقوق، 2004-2005.

رابعا/ المحاضرات:

32. أحمد بوقوق، "مفاهيم في السياسة المقارنة الجديدة"، محاضرات أقيمت على طلبة السنة الثانية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2008-2009. انظر الرابط:

<https://boulemkahel.yolasite.com/resources/%D9%85%D9%81%D8%A7%D9%87%D9%8A%D9%85%20%D9%81%D9%8A%20%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%86%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A9.pdf>

الهندسة الانتخابية وإشكالية المشاركة السياسية في الجزائر/مقاربة تفكيكية للانتخابات

التشريعية 2012/1997

خامسا/ الإعلانات والتقارير الوطنية والدولية:

33. المعهد الديمقراطي الوطني (N.D.I)، التقرير النهائي حول الانتخابات التشريعية 10 ماي 2012، الجزائر: 2012.
34. المادة 20 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة 25 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.
35. Yvan Dutil, Pour une meilleure démocratie Notions d'ingénierie électorale, rapport présenté à la Commission des Institutions de l'Assemblée Nationale du Québec et au Comité directeur des États généraux sur la gouvernance Démocratique Novembre 2002.

سادسا/ الجرائد اليومية:

36. حميد ياسين، "حوار مع رئيس الحكومة الأسبق أحمد بن بيتور"، جريدة الخبر، العدد 6731، بتاريخ 2012/05/31.
37. جريدة الخبر، العدد 5717، بتاريخ 2012/05/17.

سابعا/ مواقع أنترنت

38. المنظمة الدولية لنشر- التقارير حول الديمقراطية (DRI)، "تقييم إطار تنظيم الانتخابات: الانتخابات الرئاسية والتشريعية والاستفتاءات والانتخابات الولائية و الجمعية"، أنظر الرابط: http://www.democracy-reporting.org/downloads/reports/algeria_rapport_arabe.pdf تاريخ الدخول 2013 /11/07
39. هشام موفق، "جدل حول أحزاب جديدة بالجزائر" الجزيرة نت أنظر الرابط: <http://www.aljazeera.net/news/pages/3b6675cd-639e-42f6-99a9-761a11f96f18> تاريخ الدخول 2013/11/05

40. عيسى إصلاحه "أنظر الرابط: وسبل الجزائري الانتخابي النظام طيبي،" مآخذ http://www.arabsi.org/index.php?option=com_content&view=article&id=533:2012-06-05-09-12-48&catid=62:2012-02-25-14-11-51&Itemid=86 تاريخ الدخول 2013/11/10
41. مايكل ماير، "الانتخابات في العالم العربي: وجهة نظر أوروبية"، أنظر الرابط: http://alqudscenter.org/arabic/pages.php?local_type=128&local_details=2&id1=687&menu_id=7&program_id=10&cat_id=2 تاريخ الدخول 2013 /11/05

42. الطاهر شقروش ، "الانتخابات التشريعية الجزائرية: انتكاسة الحركة الإسلامية الدواعي والدلالات"، أنظر الرابط: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=329034> تاريخ الدخول 2013/10/11
43. ناجي عبد النور ، "أزمة المشاركة السياسية في الجزائر: دراسة تحليلية للانتخابات التشريعية 2007" أنظر الرابط: <http://i3.makcdn.com/userFiles/n/a/nadjiabdenour/office/1219231041.pdf>
44. بوحية قوي، "الجزائر - المغرب - موريتانيا في ظل الربيع العربي: إصلاحات أو استعصاء ديمقراطي؟"، موقع الجماعة العربية للديمقراطية، 4 يناير 2013. أنظر الرابط: <http://arabsfordemocracy.org/uploads/alg.bou.Dec2012.pdf> تاريخ الدخول 2013/11/06